

تلخيص الأوجه من كتاب التسعينية لشيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله

من الوجه ( السادس والعشرون ) إلى الوجه ( الخمسون )

الوجه الأول : أن يقال : لا ريب أنه قد اشتهر عند العامة والخاصة اتفاق السلف على أن القرآن كلام لله ، وأنهم أنكروا على من جعله مخلوقاً خلقه الله كما خلق سائر المخلوقات من السماء والأرض ، كما يقوله الجهمية .

وأنتم فلا ريب كلما يقول هؤلاء : إنه مخلوق تقولون : إنه مخلوق لا تنازعونهم في أن الكلام الذي تقولون أنتم أيضاً إنه مخلوق ، فالذي قال هؤلاء إنه مخلوق ، إما أن يكون مخلوقاً أو لا يكون ، فإن لم يكن مخلوقاً كنتم وهم ضالين حيث حكمتهم بخلقه ، وإن كان مخلوقاً لم يجز ذم من قال إنه مخلوق ولا عيب بذلك .

الوجه الثاني : وهو أن الأمة إذا اختلفت في مسألة على قولين : لم يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث ، فإذا لم يكن في صدر الأمة إلا قول السلف وقول المعتزلة ، تعين أن يكون الحق في أحد القولين ومن العلم بالشرع والعقل أن قول المعتزلة باطل لوجوه كثيرة منها : أن من تأمل كلام أهل الإجماع وما نقل عن الأنبياء بالتواتر ، علم بالاضطرار أنهم إذا وصفوا الله بالكلام وصفوه بأنه هو يتكلم ، لا أن الكلام يكون مخلوقاً له كالسما والأرض وما فيهما... ، وبطلان قول المعتزلة له موضع ، وإذا كان باطلاً وقولهم أيضاً باطل تعين صحة مذهب السلف يؤكد ذلك .

الوجه الثالث : أن يقال : إما أن يكون أقمت دليلاً على كونه قديماً واحداً ليس متغايرو ولا مختلف أو لم تقم ، فإن لم تقم بطل ذلك ذلك ، وإن أقمت دليلاً فلا ريب أنه نظري إذ ليس من الأمور البديهية الضرورية والعلم بأن الواحد الذي ليس فيه تغايرو ولا اختلاف لا يكون حقائق مختلفة ولا موصوفاً بأوصاف أو متضادة هو من العلوم البديهية الضرورية ، والضروري لا يعارض النظري لأن الضروري أصله فالقدح فيه قدح في أصله ( وبطلان أصله ) يوجب بطلانه في نفسه .

الوجه الرابع : أن يقال : المانع من ذلك إما قدمه أو شيء آخر ، وأنت لم تذكر شيئاً آخر ، والقدم لا دليل لك عليه .

الوجه الخامس : هب ، أنه قديم ، فكونه قديماً لا يوجب أن يكون صفة واحدة ، فإنك تقول : إن صفات الرب من العلم والقدرة والسمع والبصر والحياة وغير ذلك قديمة ، ولم يكن قدمها موجباً لأن تكون هذه الصفة هي هذه الصفة ، فمن أين أوجب قدم الأمر أن يكون هو عين النهي وأن يكون النهي عين الخبر .

الوجه السادس : أن المحققين من أصحابك يعلمون أنه لا دليل على نفي سوى ما علموه من الصفات فإن لم يقيم على النفي دليل شرعي ولا عقلي فالنفي بلا دليل قول بلا علم ، وعدم العلم ليس علماً بالعدم ، وعدم الدليل عندنا لا يوجب انتفاء المطلوب الذي يطلب العلم به والدليل عليه وهذا من أظهر البديهيات .

الوجه السابع : أن قولك : يعقل ذلك بالدليل الموجب لقدمه المانع من كونه متغيراً مختلفاً . يقال لك : الدليل على قدمه لا يوجب كونه معناً واحداً ، وإذا لم يوجب كونه معناً واحداً لم يوجب أن يكون الأمر هو النهي وهو الخبر وهو الاستخبار .

وقولك بعد هذا : بالدليل المانع من كونه متغيراً . يقال لك : إذا لم تقدم الدليل على أن هذا هو هذا ، بل علم أن هذا ليس هو هذا ، فيقال فيه ما يقال في السمع والبصر وإن اشتركا في مسمى الإدراك فليس أحدهما هو الآخر .

ثم هل يقال : أحدهما غير الآخر ، أو مخالف له ؟ أو يقال : ليس بغير ولا مخالف له أو ..... ، هذه منازعات لفظية وكل قول يختاره فريق والمنازعات لا حاجة لنا بها ، وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولك بالدليل الموجب لقدمه المانع من كونه متغيراً مختلفاً دعوى مجردة لا حقيقة لها .

الوجه الثامن : إن قولك : على خلاف كلام المحدثين .

يقال لك : كونه على خلاف كلام المحدثين لا يسوغ ما يعلم بالعقل امتناعه كاجتماع النقيضين وكون الواحد الذي لا تغاير فيه ولا اختلاف حقائق مختلفة معلوم الفساد ببديهة العقل ، وكون صفة الله على خلاف صفة المخلوقين لا يسوغ هذا الممتنع .

الوجه التاسع : إن قولك : على خلاف كلام المحدثين .

إن عنيته به أن حقيقة كلام الله ليست كحقيقة كلام المخلوقين كما أنه هو كذلك وسائر صفاته كذلك فهذا حق ، لكن لا يضدك ، فإن كونه كذلك لا يوجب أن يثبت ما يعلم بالعقل انتفاؤه ، فإن ما يعلم بالعقل انتفاؤه لا يثبت شاهداً ولا غائباً ، وكون الواحد الذي لا تغاير فيه ولا اختلاف هو ( حقائق ) مختلفة معلوم الفساد العقل ، فلا يثبت لله ولا لغيره ، وإن عنيته بقولك : على خلاف كلام المحدثين شيئاً غير ذلك ، وهو أن كونه معنى قائماً بالنفس أو كونه ليس بحرف ولا صوت هو مخالف في ذلك كلام المحدثين ، فليس الأمر عندنا كذلك ، وإن عنيته أنه واحد وكلام المحدثين ليس بواحد ، فيقال : هذا هو محل النزاع فما الدليل على أنه مخالف لكلام المحدثين من هذا الوجه يقرر ذلك .

الوجه العاشر : أن ما ذكره من كون الموصوف شيئاً واحداً ليس بذئ أبعاض ، يصلح أن يحتج به على إمكان أن تكون صفته واحدة ليست بذات أبعاض ولا أجزاء ، فإذا قام به علم أو علوم أو قدرة أو قدر أو كلام أو كلمات أو غير ذلك ، قيل في كل صفة تقوم به : إنها ليست ذات أجزاء وأبعاض ، فإذا قام به أوامر وأخبار كان كل أمر وكل خبر غير متبعض ولا مجتزئ ، إما أنه يصلح أن يحتج به أن هذه الصفة هي هذه الصفة ، مثل أن يقال : إن الأمر هو الخبر والسمع هو البصر فهذا باطل .